

المؤتمر العالمي الحادي عشر للوحدة الإسلامية

(431)ـ يخالف نظام الإسلام الشوري الوجودي. بتبني التعددية السياسية في البلد الواحد، وهي فكرة مبنية على النظام الديمقراطي بحيث يسمح بتشكيل أحزاب مهما كانت الأفكار القائمة عليها من أجل فهم الإسلام فكرة وطنية، لا دين أمة واحدة، واحتواء الحركات الإسلامية، وتوجيهها لقبول الديمقراطية والتعددية السياسية، والحريات العامة وقوانين الأمم المتحدة، لتميع أفكار الإسلام وإبعاده عن الحياة. لأن عقيدة الديمقراطية تفصل بين الدين والحياة والسياسة. وعلى تسخير الحكام والعلماء والمفكرين التابعين لها بوضع المنهج التعليمي التي تخدم هدفها لتنشء جيلا جديدا منكرًا للإسلامية وحضارته. داعيًا إلى نظام شرق أوسطي وتنمية اقتصادية ومعاهدات سلام بين إسرائيل والمسلمين، للقضاء على عقيدتهم باسم الوسطية والحل الوسط الذي لم يظهر عند المسلمين إلا في العصر الحديث. وقصد به الاعتدال، وهو مصطلح دُخِل في لفظه ومعناه، مصدره الغرب والديمقراطية، ذلك المبدأ بنيت عقيدته على الحل الوسط، الذي نشأ نتيجة الصراع الدموي بين الكنيسة والملوك التابعين لها من جهة، وبين المفكرين والفلاسفة الغربيين من جهة أخرى. وبعد صراع مرير بين الفريقين اتفقوا على حل وسط وهو الاعتراف بالدين كعلاقة بين الإنسان والخالق، واتخذت الديمقراطية فكرة فصل الدين عن الحياة، عقيدة لمبدئهم، الذي انبثق عنها النظام الرأسمالي، الذي نهضوا على أساسه ثم حملوه إلى غيرهم من الناس بطريقة الاستعمار. وكان أثر هذا الحل الوسط بارزًا في كل تشريع أو سلوك عند أصحاب المبدأ الرأسمالي، فاعتمدوا على رأي الأغلبية في اخذ التشريع وهم في سلوكهم تجاه القضايا السياسية يتبنون الحل الوسط ففلسطين مثلاً، يطالب بها العرب المسلمون على